

نَمَاجُ مُخْتَارَةٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ دِرَاسَةٌ لُغَوِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ

The quranic readings, selected models: a semantic linguistic study

حارث عادل محمد زيود⁽¹⁾

Hareth Adel Mohammad Zyoud⁽¹⁾

[10.15849/ZJJHSS.230330.01](https://doi.org/10.15849/ZJJHSS.230330.01)

المُلخَص

يَتَّصِلُ عنوانُ هذه الدِّراسَةِ بالبحثِ في نماذجٍ من القراءاتِ القرآنيَّةِ، إنْ متواترةً وإنْ شاذَّةً، في مستوييها التَّركيبيِّ (النَّحويِّ) والصِّرفيِّ، مشيرةً إلى أثرِ هذه القراءاتِ في توجيهِ النَّصِّ القرآنيِّ، والافتراقِ الدَّلاليِّ المُتَّصِلِ مِنَ الموازنةِ بينها وبينَ قراءةِ الجمهورِ؛ إذ يَنكشِفُ للمُفسِّرِ بالقراءاتِ المتعدِّدةِ من معاني الآيةِ الواحدةِ ما لا يَنكشِفُ له بالقراءةِ الواحدةِ.

وقد عرَضتِ الدِّراسَةُ هذه القراءاتِ على أربابِ العربيَّةِ، محاولةً الاستقصاءَ ما تيسَّرَ الأمرُ، فوجدتُ لها توجيهًا وقبولًا عندَ بعضهم، وردًّا عندَ بعضٍ آخرٍ.

الكلماتُ المفتاحيةُ: القراءاتُ، المتواترة، الشاذَّة، النَّصِّ القرآنيِّ.

Abstract

The title of this study relates to whether the Qur'anic dialects and recitations were consecutive, or irregular in both levels: syntactic (grammatical) and morphological, pointing to the effect of these dialects and recitations in directing the Qur'anic text, and the semantic difference obtained from balancing between them and the audiences' reading, as the interpreter reveals through multiple dialects and recitations, from the meanings of a single verse, what is not revealed to him in a single dialect and recitation.

As the study presented these readings to the masters of Arabic, trying to investigate as much as possible, and it found interpretations which were accepted by some, and refused by others.

Keywords: readings, consecutive, irregular, the Qur'anic text.

⁽¹⁾ The Ministry of Education - Grammar

* Corresponding author: harzyoud@hotmail.com

Received: 21/11/20222

Accepted: 14/02/2023

⁽¹⁾ وزارة التربية والتعليم - نحو ولسانيات

* للمراسلة: harzyoud@hotmail.com

تاريخ استلام البحث: 2022/11/21

تاريخ قبول البحث: 2023/02/14

المقدمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد، خير من نطق بالعربية" ، وبعد،

فليس يخفى على ذي نهيية وبصيرة، أن أفضل ما يتنافس فيه المتنافسون هو الاشتغال بكتاب الله، والبحث في دُرره وجواهره، فهو -وحده- النص الصحيح المجمع عليه، وهو أقوى مصدر للاحتجاج به في علوم العربية. وإن من أبرز الموضوعات التي تناولها القدماء والمحدثون، قراء ولغويين ومفسرين، ممن لهم وشيجة بالقرآن، موضوع القراءات القرآنية، وهو من الموضوعات المهمة في الدراسات القرآنية واللغوية؛ فقد أفضى تعددها إلى ثراء لغوي شامل في علوم اللغة جميعاً، صوتها وصرفها ونحوها، وشكل رافداً من روافد اللغة، وثراء لا ينضب، ومنهلاً لمعرفة لهجات العرب، فقراءات القرآن الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة، وقراءاته الشاذة حجة كذلك، في اللغة والنحو؛ إذ هي أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به من الكلام العربي، من غير القرآن⁽¹⁾. وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة، يُكتفى فيه برواية الأحادي⁽²⁾.

تأسيساً على ما سبق، فقد اتجهت هذه الدراسة إلى القراءات القرآنية، في نماذج منها، بعضها متواتر وبعضها شاذ، وعقدت العزم على دراستها في مجالاتها النحوية والصرفية والبحث عن أثر ذلك في توجيه دلالاتها.

وقد حاولت الدراسة عرض القضايا اللغوية على أهل العربية في منهج يعتمد على استقصاء آرائهم، ما أمكن الأمر، فعمدت إلى تأليفهم، وناقشت آراءهم في المسائل، فالفئتها لم تكن محل اتفاق عندهم، مع إبداء الرأي في بعض الأحيان.

وقبل الولوج في هذه الدراسة، نظر الباحث في الدراسات السابقة، فوجد الدراسات في القراءات القرآنية وافرة. فمن المصادر الكبيرة في القراءات السبعة أو العشرة، كتاب (السبعة في القراءات) لابن مجاهد، وكتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري، وغيرها كثير، ومن المصادر في القراءات الشاذة كتاب (القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب) للمقرئ عبد الفتاح القاضي.

وقد انحصرت مسائل الدراسة في تسع آيات، سبع منها نحوية، واثنتان صرفيتان. وقد انقسمت الدراسة على مجتئين: الأول: القراءات المتواترة، والثاني: القراءات الشاذة. وكانت دراسة القراءات في قضاياها النحوية والصرفية وفق ترتيب الآيات في القرآن الكريم. وقد مُنحت كل آية، أو قراءة، عنواناً دالاً عليها، وهذا بيانها.

(1) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 39.

(2) ابن جني: الخصائص، 185/1، وعضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1-2.

المبحث الأول: القراءات المتواترة.

تناول هذا المبحث دراسة أربع قراءات من القراءات المتواترة، وهي على النحو الآتي:

المسألة الأولى: إعراب (غير)، بعد المعرفة المجرور.

قال تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}،⁽¹⁾ قرأ عمر: (غير المغضوب عليهم)، بنصب الزاء⁽²⁾، وهي قراءة ابن كثير من السبعة⁽³⁾.

أما النصب، وهي القراءة موضوع المسألة، فعلى أربعة أوجه: الأول أن تكون (غير)، حالاً من الذين⁽⁴⁾، والثاني أن تكون حالاً من الضمير في (عليهم)، العائد على (الذين)، عند الخليل، والفرّاء، والأخفش⁽⁵⁾، والمعنى: اهتدنا صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم، أو: اهتدنا صراط هؤلاء الذين نالتهم النعمة، مخالفاً للمغضوب عليهم والضالين⁽⁶⁾، والثالث أن تكون (غير) مستثنى⁽⁷⁾، كأنك قلت: إلا المغضوب عليهم، ومنعه الكوفيون؛ بسبب دخول (لا)⁽⁸⁾، والرابع أن (غير) منصوبة بفعل محذوف، تقديره: أمدح، أو أعني⁽⁹⁾.

والأوجه المتقدمه أوجه حسنة، إلا الأول؛ فقد ذكر ابن مالك أن النحاة لم يجوزوا أن يأتي الحال من المضاف إليه، إلا في مواطن محصورة⁽¹⁰⁾، فبذلك يمتنع أن يكون (غير) حالاً من الذين؛ كونه مضافاً إليه، والمواطن التي جوزوا فيها مجيء الحال من المضاف إليه هي: الأول: إذا كان المضاف بعض المضاف إليه، كقوله تعالى: "ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً"⁽¹¹⁾، والثاني: إذا كان المضاف كـبعض المضاف إليه، كقوله تعالى: "أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً"⁽¹²⁾، والثالث: إذا كان المضاف عاملاً في الحال، كقوله تعالى: "إليه مرجعكم جميعاً"⁽¹³⁾.

أقول: وإن كنت قد ذهبت إلى أن الأوجه، إلا الأول، حسنة، فإني أستحسن إعرابها على الحال؛ للبعد عن كثرة التأويل التي في الأوجه الأخرى، وكثرة نصب (غير) على الحال.

(1) الفاتحة: 7.

(2) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 9، والكرمانى: شواذ القراءات، ص 45.

(3) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص 112.

(4) القيسي: مشكل إعراب القرآن، 72/1.

(5) الفراء: معاني القرآن، 7/1، والأخفش: معاني القرآن: 166/1، وابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص 112 للنظر في رأي الخليل بن أحمد.

(6) الهمداني: الكتاب الفريد، 90/1.

(7) الأخفش: معاني القرآن، 166/1، والمبرد: المقتضب، 423/4، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 53/1.

(8) القيسي: مشكل إعراب القرآن، 72/1.

(9) العكبري: التبيان، 9/1، والهمداني: الكتاب الفريد، 89/1.

(10) ابن هشام: أوضح المسالك: 325-324/2.

(11) الحجر: 47.

(12) النحل: 124.

(13) يونس: 4.

وقد كره الطبري القراءة بالنصب؛ "لشذوذها عن قراءة القراء، وإن ما شذ من القراءات، عما جاءت به الأمة نقلاً ظاهراً مستفيضاً، فرأي للحق مخالفت، وإن كان للقراءة به مخرج".⁽¹⁾

أما توجيه القراءة بخفض الراء، فعلى أوجه؛ أولها ما اختاره القراء، وهو أن (غير) نعت للذين، وجاز أن تكون غير نعتاً لمعرفة؛ لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولاّم، ولم يقصد به قوم بأعيانهم؛ لأنّ (الذين)، مع كونه صلة، فتعريفه بالصلة، فهو قريب من النكرة؛ لأنه عام،⁽²⁾ والوجه الثاني في الخفض هو البدل من الذين، اختاره الأخفش، وجعله أجود من الصفة؛ لأنّ (الذي، والذين) لا تفارقهما الألف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من الرجل، وما أشبهه.⁽³⁾ والوجه الثالث هو البدل من الهاء والميم في عندهم، حكاة النحاس عن ابن كيسان.⁽⁴⁾

وهذه الأوجه الثلاثة في توجيه قراءة الخفض، كلها مقبول حسن، يتوافق وتركيب العربية، وابتعد عن التأويل والتكلف، وهي، وإن اختلفت، فمعناها متقاربة؛ من أجل أن من أنعم الله عليه، فهداه لدينه الحق، فقد سلم من غضب ربه، ونجا من الضلال في دينه.

المسألة الثانية: تضعيف الفعل وتخفيفه.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾،⁽⁵⁾ قرأ عمر: (يُمسكون)،⁽⁶⁾ بالتخفيف، وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر.⁽⁷⁾

يكاد يكون كلام أهل العربية في هذه القراءة متقارباً، فالقراء، وهو يوجه القراءة، ذكر أن قوله: (يُمسكون)، وتقرأ (يُمسكون)، ومعناه: يأخذون ما في الكتاب⁽⁸⁾، وهو بهذا القول، يذهب إلى أنهما لغتان في الكلمة، بمعنى واحد، وذهب إلى هذا القول، النحاس؛ فقد أنبه أن العرب يقولون: مسك، وأمسك، وعلى هذا توجيه القراءة،⁽⁹⁾ واستشهد، لكلامه، بقول كعب بن زهير:⁽¹⁰⁾

فما تمسك بالحبلى الذي زعمت إلا كما تمسك الماء الغرابيل

(1) الطبري: جامع البيان، 182/1.

(2) القراء: معاني القرآن، 7/1.

(3) الأخفش: معاني القرآن، 16/1.

(4) النحاس: إعراب القرآن، 21/1.

(5) الأعراف: 170.

(6) ابن عطية: المحرر الوجيز، 473/2، وأبو حيان: البحر المحيط، 212/5.

(7) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص 297.

(8) القراء: 399/1.

(9) النحاس: إعراب القرآن، 79/2.

(10) كعب بن زهير: ديوانه، ص 61، والبيت من البسيط.

وقد ذكر ابن عطية الأمر نفسه، مستشهداً ببيت كعب أيضاً، وزاد: أن شد السنين يجري مع التعدي بالباء،⁽¹⁾ فمسك، من غير ألف، مقترنة بالباء، وأمسك، بألف، تخلص من الباء، ولعل هذا الكلام قريب من تعويد الفراء، ولو بوجه، أنه إذا ظهرت الباء، سقطت الألف، وإذا ظهرت الألف، سقطت الباء، متمثلاً بقوله تعالى: "ولو شاء الله لذهب بسمعهم"،⁽²⁾ والمعنى: لأذهب سمعهم، وقوله تعالى: "فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة"،⁽³⁾ بمعنى: وجاء بها المخاض.⁽⁴⁾

وقال العكبري، في توجيه القراءتين، متابعا رأي من عدوهما لغة واحدة،: "ومعنى القراءتين تمسك بالكتاب؛ أي: عمل به"،⁽⁵⁾ وإلى مثل ذلك ذهب أبو حيان، والسمين الحلبي، مستشهادين، أيضا، ببيت كعب، وأظن قراءة البيت عند جميعهم على (تمسك)، بدل (تمسك)، وأنبه السمين إلى أن (يمسك)، متعد، ومفعوله محذوف، تقديره: يمسكون دينهم وأعمالهم بالكتاب، والباء للحال، على معنى: مصاحبين للكتاب، أي: لأوامره، ونواهيها.⁽⁶⁾

أما ابن خالويه،⁽⁷⁾ فلم يذهب إلى أنهما لغتان، فعنده أن من شدد، فقد أخذ من معاودة فعل الشيء، ومن خفف، فليس كذلك، وإنما هو مثل قوله تعالى: "أمسك عليك زوجك"⁽⁸⁾، فليس في هذه معاودة فعل الشيء، ولا تكثيره.

ولما ناقش القرطبي الآية، ذكر وجهي التضعيف، والتخفيف، ولم يجعلهما لغتين، وقرر أن قراءة التضعيف أولى؛ لأن فيها معنى التكرير، والتكرير للتمسك بكتاب الله، ودينه، وهذا وجه امتداح من نزلت فيهم الآية.⁽⁹⁾

ولما كانت الزيادة عن الفاء، والعين، واللام، لإفادة معنى،⁽¹⁰⁾ في الأعم الأغلب، ولما كانت الزيادة في (فعل)، تفيد التكرير، وليس الأمر كذلك في (أفعل)،⁽¹¹⁾ فإنني أميل إلى توجيه القرطبي، أنهما ليستا لغتين، وأن القراءة بالتضعيف أقوى؛ لأن المعنى يتطأ بها.

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز، 473/2.

(2) البقرة: 20.

(3) مريم: 23.

(4) الفراء: معاني القرآن، 19/1، والجبالي: ملامح من مرانة التركيب، ص 112-113.

(5) العكبري: التبيان، 603/1.

(6) أبو حيان: البحر المحيط، 211/5، السمين الحلبي: الدر المصون، 508/5.

(7) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 166-167.

(8) الأحزاب: 37.

(9) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 313/7.

(10) الحملاوي: شد العرف في فن الصرف، ص 115.

(11) الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص 49.

المسألة الثالثة: جزم المضارع المخاطب باللام.

قال تعالى: **{قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ}**،⁽¹⁾ قرأ عثمان، (فبذلك فلتفرحوا)، بالتاء، و(تجمعون)، بالتاء، كذلك،⁽²⁾ وقرأ الحسن، وقتادة، وابن سعدان، عن أبي جعفر المدني: (فلتفرحوا)، و(تجمعون)،⁽³⁾ فبذلك تكون قراءة عثمان موافقة لقراءة عشرينية.

لقد كانت مواقف النحويين متباينة في هذه القراءة، تبعاً لتباين موقفهم في جزم المضارع المخاطب باللام، فالقراء يؤصل للضمية، فيقول بعد عرضه للآية عن جزم المخاطب باللام في مثل (فلتفرحوا): "وهو البناء الذي خلق للأمر، إذا واجهت به أو لم تواجهه، إلا أن العرب حذفَت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم، أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والتون والألف، فلما حُذِفَتِ التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف"⁽⁴⁾ في قولك: اضرب، وافرغ؛ لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفةً يقع بها الابتداء"⁽⁵⁾ وجعل قراءة أبي (فبذلك فافرحوا)، دليلاً على تأصيله.⁽⁶⁾ فجزم المضارع باللام، هو بناء الأمر عنده في جميع أحوال المأمور، والأمر بفعل الأمر طريقة مصنوعة من الجزم باللام؛ لكثرة أمر الحاضر، أي: أن فعل الأمر إنما هو فعل مضارع معرب بلام مضمرة، وطابق القراء، في رأيه، أبو زرعة بن زنجلة، مقوياً رأيه، بأن القراءة قراءة ابن عامر، ويعقوب.⁽⁷⁾

وتبع القراء، في أن بناء الأمر أصله باللام، المبرد، واحتج بالآية، موضع المباحثة، فقال: **{فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا}** فهذا مجزوم، جزمته اللام، وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب، فلا بد من إدخال اللام، تقول: ليقم زيد، وتقول: زر زيدا، وليزرك، إذا كان الأمر لهما؛ لأن زيدا غائب، ولا يكون الأمر له إلا بإدخال اللام، وكذلك إن قلت ضرب زيد، فأردت الأمر من هذا ليضرب زيد؛ لأن المأمور ليس بمواجه.⁽⁸⁾ فكلامه مفهم أن اللام هي أصل الأمر، لكن يعدل عنها بصيغة (افعل)، للمخاطب، ولا يجوز هذا بحال، في أمر الغائب؛ لأنه غير مواجه، لكن واضح افتراقه مع القراء، في عد فعل الأمر مجزوماً، أي: أن فعل الأمر مصنوع من المضارع المجزوم باللام، كما أصل القراء، بل إنه ينكر ذلك عليه، يقول: "وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا مجزوم، وذلك خطأ فاحش؛ وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء".⁽⁹⁾

(1) يونس: 58

(2) ابن جني: المحتسب، 313/1، وابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات، ص 62 .

(3) الجزري: النشر في القراءات العشر، 285/2، والمبرد: الكامل، ص 201، وأبو حيان: البحر المحيط، 172/5.

(4) يقصد همزة الوصل.

(5) القراء: معاني القرآن، 469/1.

(6) الجهني: أثر قراءة أبي بن كعب في توجيه النص القرآني عند القراء، ص 7.

(7) أبو زرعة: حجة القراءات، ص 333.

(8) المبرد: المقتضب، 45/2، و 131/2.

(9) المبرد: المقتضب، 131/2.

وذهب مذهب الفراء، أن اللام للأمر مطلقاً، أبو بكر بن السراج، فقال: "فأما لام الأمر فنحو قولك: ليقم زيد، وليقعد عمرو، ولتقم يا فلان، تأمر بها المخاطب، كما تأمر الغائب، وقال عز وجل: {فبذلك فلتفرحوا}." (1) فقول ابن السراج: "تأمر بها المخاطب، كما تأمر الغائب"، مساوٍ لقول الفراء: "وهو البناء الذي خلق للأمر، واجهت به، أم لم تواجه"، لكن دون أن يجعل صيغة (افعل)، مبنية من (لتفعل) كما أصل الفراء.

وتابع الفراء، أبو جعفر النحاس، في أن سبيل الأمر باللام، واعتل لأصالة ذلك، بأن النهي معه حرف، فكذلك يجب أن يكون مع الأمر حرف، وقال: "إلا أنهم يحذفون من الأمر للمخاطب، استغناءً بمخاطبته، وربما جاؤوا به على الأصل." (2)

وتابع الفراء في مذهبه، أيضاً، ابن جني، ورأى أن التاء، في قوله (فلتفرحوا)، حُرِّجَتْ على أصلها، واعتل لحذفها بما اعتل به الفراء، لكنه زاد عليه، وعلل لكثرة أمر الحاضر حتى دعت الحاجة إلى تخفيفه، فقال: "فإن قيل: ولم كان أمر الحاضر أكثر حتى دعت الحال إلى تخفيفه لكثرتيه؟ قيل: لأن الغائب بعيد عنك، فإذا أردت أن تأمره، احتجت إلى أن تأمر الحاضر لتؤدي إليه أنك تأمره، فقلت: يا زيد، قل لعمرو: قم... فلا تصل إلى أمر الغائب إلا بعد أن تأمر الحاضر أن يؤدي إليه أمرك إياه، والحاضر لا يحتاج إلى ذلك؛ لأن خطابك إياه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمل إليه أمرك له." (3) فترب المخاطب، وبعد الغائب، وما فيه من تكليف، هو ما أباح الحذف في المخاطب، ومنعه في الغائب، ووضح ما في الأول من سهولة، وسلاسة، وما في الآخر من تعقيد، وتكلف.

وشهد لمذهب الفراء، ومن تبعه، ابن هشام، (4) معللاً انتصاره لهذا المذهب، بمثل ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس، أن الأمر معني، وحق المعاني أن تؤدي بالحروف، ومنها أن الأمر أخو النهي، وقد أنبئ عنه بالحرف كذا، فكذا الأمر هاهنا، واستشهد بالآية (فلتفرحوا)، ويقول الشاعر: (5)

لنقم أنت يا بن خير قريش
فتنصني حوائج المسلمينا

أما الزمخشري، فلم ينكر القضية، أقصد جزم المخاطب باللام، ولكنه، جعلها قليلة، محتجاً بالآية الموقوفة عندها، كما أنه أنكر أن يكون فعل الأمر أصله مضارع مجزوم بلام، وقد أضمرت هذه اللام، وجعل هذا الرأي خُلُفاً من القول. (6)

(1) ابن السراج: الأصول في النحو، 157/2.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 399/1.

(3) ابن جني: المحتسب، 313/1.

(4) ابن هشام: معني اللبيب عن كتب الأعريب، ص 300 و 223/1.

(5) ديوان ابن نباتة، ص 535، والبيت من الخفيف.

(6) الزمخشري: المفضل في صنعة الإعراب، ص 339.

ووافق الزمخشريّ ابنُ يعيش،⁽¹⁾ فبعد أن بيّن رأيَ الزمخشريّ، أعرب عن رأيه هو، وقال: "وربّما جاءت اللّام مع فعلِ المخاطبِ، نحو قوله تعالى، في قراءة أبيّ،: "فبذلك فلتفرحوا"، وقد جاءت في بعضِ كلامِ النبيّ، صلى الله عليه وسلّم،: "لتقوموا إلى مصافكم"،⁽²⁾ وقوله: "ربّما"، يعلنُ بتجويزهِ القضيّة، ولكنْ بندرةً، وقلةً، وتبعَ المجيزينَ على القلةِ، ابنُ مالكٍ، والسّمينُ الحلبيّ، وابنُ الناظمِ.⁽³⁾

أمّا الرضيّ الأستراباديّ، فكانَ منَ المُجيزينَ على قلةِ، لكنّ مذهبهُ فيها مختلفٌ، فهو يرى أنّهُ "يجوزُ على قلةِ، إدخالُ اللّامِ في المضارعِ المخاطبِ؛ لتقيّدِ التاءِ، الخِطابِ، واللّامُ الغيبةُ، فيكونُ اللفظُ بمجموعِ الأمرينَ نصّاً على كونِ بعضهمَ حاضرًا، وبعضهمَ غائبًا".⁽⁴⁾ واستشهدَ على تأصيلهِ بقوله تعالى: "فبذلك فلتفرحوا"، وأراهُ ذهبَ مذهبًا بعيدًا، لا يقومُ دليلٌ عليه.

ومنَ المحدثينَ الذينَ أجازوا اللّامَ معَ المخاطبِ، على قلةِ، فاضلُ السامرائيّ؛ إذ يقولُ: "قد وردت قليلاً في أمرِ المخاطبِ، فإنَّ الأصلَ في المخاطبِ أن يُؤمرَ بفعلِ الأمرِ، لا باللّامِ، وذلكَ نحو قوله، صلى الله عليه وسلّم،: "لتزرّه ولو بشوكة"،⁽⁵⁾ وقوله: "لتقوموا إلى مصافكم"، وهذا في الشّعِرِ أكثرُ، نحو قوله:

لتقم أنت يا بن خير قريشٍ فنقضى حوائج المسلمينا⁽⁶⁾

ولسْتُ أرى كلامَ السامرائيّ منسجمًا؛ فبعد أن قرّرَ أن أمرَ المخاطبِ باللّامِ قليلٌ، ذكرَ ثلاثة أمثلةٍ، وبيّنَ أنّ وجودها في الشّعِرِ أكثرُ، فهلُ ورودُ ثلاثةِ شواهدٍ على القضيّةِ لا يكفي لتعديدها، وجعلها أصلًا، لا شذوذًا، أو ضرورةً؟ بل إنّ شواهدَها أكثرُ منَ ثلاثةٍ، وعدتها تلكَ الثلاثةُ المتقدّمةُ عندَ السامرائيّ، والقراءةُ موضعُ المباحثةِ، وقولُ الشّاعرِ:⁽⁷⁾

فلتكن أبعدَ العداة من الصّاح من النّجم جاره العيوق

وقولُ الآخرِ:⁽⁸⁾

لتبعدُ إذ نأى جدواك عني فلا أشقى عليك ولا أبالي

(1) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح كتاب المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 264/4، والقراءة بهذا الحرف ليست لأبيّ.

(2) ابن حنبل: مسند أحمد، 422/36.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل، 60/4، وابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص492، والسّمين الحلبي: الدر المصون، 225/6.

(4) الأسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، 900/2.

(5) البخاري: صحيح البخاري، باب وجوب الصلاة في الثياب، 79/1.

(6) السامرائيّ: معاني النحو، 7/4. والبيت سبق تخريجه.

(7) الأتباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، بيروت، 61/2، والبيت بلا نسبة، وهو من الخفيف.

(8) الأتباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، بيروت، 61/2، والبيت بلا نسبة، وهو من الوافر.

وقد ورد العكبري على القراءة، وذكر أنها تُقرأ بالياء، والتاء، وقرّر أنّ الياء أجود، لأنّ أمر المواجه فافرحوا،⁽¹⁾ فكلامه يشي بأنه يقبلها، ولكنّه يفضّل القراءة بالياء عليها.

وقد ردّ القضيّة، جزم المخاطب باللام، وعابها، وعاب القراءة، الكسائي، كما نُقل عنه؛ إذ جعل قلة الكلام بها، سبباً في عيبها،⁽²⁾ وتبعه، في ذلك، الأخفش، وعدّها لغة رديئة؛ "لأنّ هذه اللام إنّما تدخل في الموضع الذي لا يُقدّر فيه على (افعل)، يقولون: ليقل زيد؛ لأنك لا تقدّر على (افعل)، ولا تدخل اللام إذا كلّمت الرجل، فقلت: قل، ولم تحتج إلى اللام".⁽³⁾

وتبعهما ابن خالويه، ومنع القضيّة؛ إلا في الحاضر لما لم يُسمّ فاعله، كقولهم: لئغن بحاجتي، وحكم على القراءة بالشذوذ،⁽⁴⁾ وشدّدها الطبري؛ لأنها لا يُتكلّم بها.⁽⁵⁾

ورفض القضيّة، أبو عليّ الفارسي، ومنع القراءة بالتاء، فقال: "ولو قلت: فلتفرحوا، فألحقت التاء، لكنت مستعملاً لما هو المرفوض، وإن كان الأصل"،⁽⁶⁾ فعلى أنّه يرى جزم المخاطب بالتاء هو الأصل، إلا أنّه يجعله أصلاً ميثاً، لا يجوز استعماله.

ومن الذين ردّوا القضيّة والقراءة، ابن عطية، إذ يقول عن لام الأمر مع المخاطب: "فيه بُعد من حيث استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب، وهو من القلة بحيث ينبغي ألا يُقاس عليه، فالفصيح المُستعمل: اضرب، وقيل: لتضرب، بل نصّ النحويون على أنّها لغة رديئة قليلة"،⁽⁷⁾ فكانه يعيد كلام الكسائي، أنّ قلة استعمالها مُفضّ إلى أطراحها، وقوله: "الفصيح المستعمل اضرب، ونصّ النحويون على أنّها لغة رديئة" إقراراً منه برفض القضيّة، وفي كلامه متابعة لكلام الأخفش، ثمّ علّق على الآية بقوله: "وقرأ أبي بن كعب، وابن القعقاع، وابن عامر، والحسن، على ما زعم هارون (فلتفرحوا)، و(تجمعون) بالتاء فيهما على المخاطبة"، فقوله: على ما زعم هارون، يجهر برده للقراءة.⁽⁸⁾

وعند مناقشة هذه الآراء، فمن ردها، وأنكرها، فلا حجة له؛ لأنّها وردت مسموعةً، في كلام الله، وكلام رسوله، وكلام الناس؛ إن في شعرهم، وإن في نثرهم، فالحجة عليه، وليس له، وأمّا من حكم بقلتها، فإذا قصد أنّها وردت أقلّ من صيغة الأمر بفعل الأمر، دون مفاضلة بينهما، فكلامه حسن مقبول، وأميل إلى رأي الفراء، ومن تابعه، أنّ الجزم باللام هو أصل معنى الأمر؛ لأنّ قراءة أبيّ (فافرحوا)، تعضد هذا القول، كما أنّ الأمر معني، حقّه أنّ

(1) العكبري: إعراب القراءات الشواذ، 647/1-648.

(2) الفراء: معاني القرآن، 469/1.

(3) الأخفش: معاني القرآن، 375/1.

(4) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص182.

(5) الطبري: جامع البيان، 111/15.

(6) أبو عليّ الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 283/4.

(7) ابن عطية: المحرر الوجيز، 125/3.

(8) ابن عطية: المحرر الوجيز، 126/3.

يؤدى بالحروف، كما أن "الرواية إذا ثبتت لم يردها قياس عربيّة، ولا فُشُو لغة؛ لأنّ القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها".⁽¹⁾

أما توجيه القراءة بالتاء، في الحرف الأول، والياء، في الحرف الثاني، دلالة، فيرى ابن جنّي الخطاب موجّها للمؤمنين، وهو أمر لهم بالفرح، وقد خوطبوا بالتاء؛ لأنها أذهب في قوة الخطاب،⁽²⁾ وأما القراءة بالتاء في الحرفين، فالخطاب موجّه للكافرين، على معنى: ولو كنتم مؤمنين، لوجب أن تفرحوا بذلك؛ فهو خير مما تجمعون في دنياكم أيها الكفار،⁽³⁾ أما القراءة بالياء في الحرفين، جميعاً، فالحديث فيها عن الكفار.⁽⁴⁾

المسألة الرابعة: الالتفات من المخاطب إلى المتكلم.

قال تعالى: {لَيْلَ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ}،⁽⁵⁾ قرأ حمزة والكسائي من السبعة: (بل عجبْتُ)، بضم التاء.⁽⁶⁾

نظر أهل العربية في الآية، فامتدح الفراء القراءة بضم التاء، بعد أن بين أن الناس يقرؤونها بفتح التاء، وأوضح أن الضم أحب إليه؛ لأنها قراءة عليّ، وابن مسعود، وابن عباس،⁽⁷⁾ وهذا يدل على مدى إعجاب الفراء، بأحرف هؤلاء القراء من الصحابة، وأن قراءاتهم لا تُرد.

وقد ورد الزجاج على الآية، وذكر قراءة ضم التاء فيها، وذهب إلى أن المعنى إخبار عن الله تعالى، وأشار إلى أن قوماً ينكرون هذه القراءة؛ لأن الله لا يعجب، وأنكر عليهم إنكارها؛ فالرواية بهذه القراءة كثيرة، والعجب من الله خلاف العجب من آدميين.⁽⁸⁾

وقد جاء الكلام عند النحاس، كما عند الزجاج، وزاد: أن معنى التعجب في اللغة أن يُنكر الشيء، ويقال، فيتعجب منه، فالله العالم بالأشياء يقع التعجب منه بعد الكون، فهو منه خلافه من آدميين، وعزا قبول القراءة، أيضاً، إلى أبي عبيد،⁽⁹⁾ محتجاً الأخير بقوله تعالى: "إن تعجب فعجب قولهم"،⁽¹⁰⁾ ثم ذكر النحاس فيها وجهاً آخر، أن يكون المعنى: قل يا محمد: بل عجبْتُ، فالمعنى على ذلك بالقراءتين واحد، ورأى هذا التوجيه حسناً.⁽¹¹⁾

(1) الداني: جامع البيان في القراءات السبع، ص 172.

(2) ابن جنّي: المحتسب، 413/1.

(3) القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع، 520/1.

(4) القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع، 520/1، والطبري: جامع البيان، 110/15.

(5) الصافات: 12.

(6) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص 547.

(7) الفراء: معاني القرآن، 384/2.

(8) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 300-299/4.

(9) النحاس: إعراب القرآن، 280-279/3.

(10) الصافات: 12.

(11) النحاس: معاني القرآن، 16/6، وإعراب القرآن، 280/3.

وقد تبع الفراء والزجاج والنحاس في قوله الأول، ووجه القراءة القرطبي، يقول: "بل عجبث)، أي: بل عظم فعلهم عندي"،⁽¹⁾ ويقول: "قيل معنى بل عجبث بل أنكزث، حكاة النقاش، وقال الحسين بن الفضل: التعجب من الله إنكار الشيء وتعظيمه، وهو لغة العرب، ومثل ذلك كثير، قال تعالى: "ويمكر الله"،⁽²⁾ "وهو خادعهم"،⁽³⁾ "فاتبعوني يحببكم الله"،⁽⁴⁾ "الله يستهزئ بهم"،⁽⁵⁾ وفي الحديث: "عجب ربكم من ألكم وقنوطكم"⁽⁶⁾،⁽⁷⁾ فكما أن المكر من الله والاستهزاء والمحبة على غير ما هي من الخلق وبخلافها، فكذلك العجب منه بخلاف ما هو من المخلوقين؛ لأنها منه عن طريق المجازة بأفعالهم، وإتيان اللفظ مردوداً على اللفظ.⁽⁸⁾

وورد على القراءة أبو السعادات المبارك، ولم يُجز وقوع التعجب من الله، وحكى أن القراءة تُؤوّل، دون أن يبين وجه تأويلها،⁽⁹⁾ واختار رأي النحاس الثاني، مكّي، ووجه القراءة أنها إخبار من النبي عن نفسه، أو إخبار من كل مؤمن عن نفسه بالعجب،⁽¹⁰⁾ وقد أنكز صحة التعجب من الله، ابن يعيش؛ لأن التعجب عنده، معنى يحصل، عند المتعجب، عند مشاهدة ما يجهل سببه، والله عالم لا يخفى عليه شيء، وتأول القراءة برد الضمير إلى النبي، أي: قل يا محمد: بل عجبث،⁽¹¹⁾ واختاره السمين الحلبي، فتبقى القراءة، عنده، على هذا التوجيه في دائرة الخطاب للرسول،⁽¹²⁾ وورد المنتجب الهذاني على التوجيهين السابقين، وقبلهما.⁽¹³⁾

وتوجيه المعنى على قراءة الفتح، أن الخطاب للنبي، أي: يا محمد، قد عجبث من وحي الله إليك، وهم يسخرون منك، ومن تعجبك، ومما تزيهم من آثار قدرة الله، أو عجبث من إنكارهم البعث، وهم يسخرون من أمر البعث، أو عجبث من إعراضهم عن الحق، وعماهم عن الهدى، وأن يكونوا كافرين مع ما جئتهم به من عند الله.⁽¹⁴⁾

(1) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 70/15.

(2) الأنفال: 30.

(3) النساء: 142.

(4) آل عمران: 31.

(5) البقرة: 15.

(6) أبو عبيد: غريب الحديث، 118/2، والأل: رفع الصوت بالدعاء.

(7) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 70/15.

(8) الطبري: جامع البيان، 22/21، وابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 301-302، والقيسي: الهداية إلى بلوغ النهاية، 3674/5.

(9) أبو السعادات: البديع في علم العربية: 496/1.

(10) القيسي: مشكل إعراب القرآن، 611/2.

(11) ابن يعيش: شرح المفصل، 411/4.

(12) السمين الحلبي: الدر المصون، 295/9.

(13) الهذاني: الكتاب الفريد، 376/5.

(14) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 302، والزجاج: معاني القرآن وإعراجه، 299/4، وأبو حيان: البحر المحيط، 94/9.

وأما توجيه المعنى على قراءة الضم، فكما مرّ، قبلاً، أنه إخبار من الله تعالى عن نفسه، فالعجب من الله إنكار لأفعالهم، من إنكارهم البعث، وسخريتهم من القرآن، وازدراؤهم بالرسول، جرأة على الله، وتمرداً، وعدواناً، وتكبّراً، فهذا هو العجب من الله تعالى، أو أن يكون الكلام للرسول والمؤمنين على تقدير: قل. (1)

وقد ردّ القراءة بالفتح، شريح، قال الفراء: "حدثني مندل بن عليّ العنزي، عن الأعمش، قال: قال شقيق: قرأت عند شريح (بل عجبئ ويسخرون) فقال: إن الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من لا يعلم، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فقال: إن شريحاً شاعرٌ يعجبه علمه، وعبد الله (2) أعلم منه بذلك، قرأها (بل عجبئ ويسخرون)". (3)

وقد بينّ قصور هذا الردّ، وهنئه، بحجة ساطعة، الفراء، يقول: "والعجب، وإن أسند إلى الله، فليس معناه من الله كمعناه من العباد، ألا ترى أنه قال: "فيسخرون منهم سخر الله منهم"، (4) وليس السخري من الله كمعناه من العباد، وكذلك قوله: "الله يستهزئ بهم" (5) ليس ذلك من الله كمعناه من العباد، ففي ذا بيان لكسر (6) قول شريح، وإن كان جائزاً؛ لأنّ المفسرين قالوا: بل عجبئ يا محمّد، ويسخرون هم، فهذا وجه النصّب. (7)

ولست أرى حجة لمن أنكر القراءة؛ فقد قرأ بها عددٌ غير قليل من كبار الصحابة، وهي موافقة للرسم العثماني.

المبحث الثاني: القراءات الشاذة.

يتناول هذا المبحث دراسة خمس قراءات من القراءات الشاذة، مرتبة حيث وردتها في المصحف، على النحو الآتي:

المسألة الأولى: بين تمام (كان)، ونقصانها.

قال تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}، (8) قرأ عثمان بن عفان (وإن كان ذا عسر)، بالنصب، وهي من القراءات الشاذة، (9) وقرأ الجمهور بالرفع.

(1) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 301.

(2) المقصود عبد الله بن مسعود.

(3) الفراء: معاني القرآن، 2/384.

(4) التوبة: 79.

(5) البقرة: 15.

(6) المراد إضعافه وتزييفه.

(7) الفراء: معاني القرآن، 2/384.

(8) البقرة: 280.

(9) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 29.

قبلاً، ممّا هو معروف عند النحاة، أنّ (كان) تأتي، في أحد استعمالاتها فعلاً تامّاً يطلبُ فاعلاً، وتأتي (كان) بمعنى: جاء، وخلق الله،⁽¹⁾ أو بمعنى: وقّع، كقولك: إن كان حقّ، أي: إن وقع حقّ،⁽²⁾ وبمعنى: وقع، وحدث،⁽³⁾ وفي هذا قال ابن مالك:⁽⁴⁾

ومنع سبق خبر ليس اصطفى و ذو تمام ما برفع يكتفي

وقد وردت الآية في قراءة الجمهور، برفع (ذو)، وهو الاسم الواقع بعد (كان)، ووقفت أهل العربية على الآية، بهذه القراءة، فنظر فيها الأخفش وعدّ (كان) ناقصةً، وأضمر لها خبراً، والتقدير عنده: وإن كان ممن تقاضون ذو عسرة، فعليكم أن تنظروا إلى الميسرة،⁽⁵⁾ ف(ذو) عنده اسم (كان)، وشبه الجملة المقدّر (ممن تقاضون) خبرها. ثم أجاز وجهها آخر، أن تكون (كان) تامةً، بمعنى: وقع،⁽⁶⁾ وتبعه، في قوليه؛ تمام (كان)، ونقصانها، الطبري، وعلل لصالح ترك الخبر إذا عدت (كان) ناقصةً، بأن (ذو عسرة) نكرة، والعرب تضرّم للنكرات أخبارها، والمعنى عنده على نقصان (كان): وإن وجد ذو عسرة من غرمايكم برؤوس أموالكم، فنظرة إلى ميسرة.⁽⁷⁾

وقد أتى أبو حيان على الآية، ونقل أقوال سابقيه في توجيه القراءة بالرفع، إلا أنه خالفهم في أن القراءة عامّة في جميع من عليه دين؛ لأن الآية إنما سيقت في أهل الرّبا، وفيهم نزلت.⁽⁸⁾

أمّا قراءة عثمان، بنصب (ذا)، فأجازها الفراء، على إضمار اسم في (كان)،⁽⁹⁾ وقيلها المنتجب الهمداني، ولكن جود قراءة الرفع عليها؛ لما فيها من التعميم،⁽¹⁰⁾ ومثل الفراء، عدّها الطبري، على هذه القراءة ناقصةً، بمعنى: وإن كان الغريم ذو عسرة، فنظرة إلى ميسرة، أي: أن قراءة الرفع عموم، وقراءة النصب خصوص في أهل الرّبا، وبعد أن أجاز الكلام في العربية، منع أن يكون قراءة؛ لخلافه مصحف المسلمين،⁽¹¹⁾ وبعد أن وجّه الزجاج القراءة بالرفع، قال: "ولو قرئت: وإن كان ذو عسرة، لجاز، أي: وإن كان المدين الذي عليه الدين ذو عسرة"، لكنّه أشار إلى أن المصحف لا يخالف،⁽¹²⁾ وكلام الزجاج هذا، يشي بقبوله المعنى، لكنّه يمنع أن يُقرأ به، بل إنّه لم يدر أن أحداً قرأ بهذا الحرف.

(1) الفراهيدي: الجمل، ص 148.

(2) سيبويه: الكتاب، 1/260.

(3) الفارسي: المسائل الحليّات، ص 185، والمراد: توضيح المقاصد، 1/498.

(4) ابن مالك: الألفية، ص 19.

(5) الأخفش: معاني القرآن، 1/203.

(6) الأخفش: معاني القرآن، 1/203-204.

(7) الطبري: جامع البيان، 6/29.

(8) أبو حيان: البحر المحيط، 2/717.

(9) الفراء: معاني القرآن، 1/186.

(10) الهمداني: الكتاب الفريد، 1/595-196.

(11) الطبري: جامع البيان، 6/29.

(12) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 1/395.

أما النَّحَّاسُ فَقَدْ مَرَّ أَنْفَا أَنْ الْوَجْهَ عِنْدَهُ الرَّفْعُ عَلَى تَمَامٍ (كَانَ)، مَجْبِزًا قَوْلَ مَنْ قَالَ بِنَقْصَانِهَا، وَإِضْمَارِ خَبَرِهَا، وَقَدْ وَرَدَ عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ وَرَدَّهَا؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ الْوَجْهَ لَكَانَ الْمَعْنَى فِي الرَّبَا خَاصَّةً، بِمَعْنَى: وَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الرَّبَا ذَا عَسْرَةٍ. (1) وَرَدَّ الْقِرَاءَةَ مَكِّيًّا؛ لِلْعَلَّةِ نَفْسِهَا، (2) وَرَدَّهَا الْعَكْبَرِيُّ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ مَعْنِيًا بِالذِّكْرِ السَّابِقِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ. (3)

وَأَيًّا قِيلَ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ، فَوَاضِحٌ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا عَلَى تَوْجِيهَاتِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالتَّفْسِيرِ، فَرْقٌ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ، وَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّصْبِ شَادَّةً، إِلَّا أَنَّهَا، عِنْدِي، جَاءَتْ مَفْسَّرَةً لِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ، الَّتِي أَذْهَبُ فِيهَا مَذْهَبَ أَبِي حَيَّانَ، أَنَّ الْمَعْنَى مَخْصُوصٌ فِي أَهْلِ الرَّبَا.

المسألة الثانية: العطف على اللفظ، خلافًا لقراءة الجمهور في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}. (4)

قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}، (5) قرأ الجمهور برفع (الصَّابِقُونَ)، وقرأ عثمان (الصَّابِقِينَ)، بالنصب، وهي من القراءات الشاذة. (6)

أما قراءة الجمهور ففي توجيهها أوجه، منها الرفع على نية التقديم والتأخير، أي: أن (الصَّابِقُونَ) مبتدأ، ابتدئ به بعدما مضى الخبر، (7) والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصَّابِقُونَ والنَّصَارَى كذلك، وهذا قول الخليل، وسيبويه، وتقدير التقديم والتأخير عندهما، يعني عدم تجويزهما العطف بالرفع، إلا بعد تمام الخبر، وقال أبو علي الفارسي، معلقًا حذف خبر (الصَّابِقُونَ): "حذف خبرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم". (8)

وقد التفت الزمخشري إلى الفائدة من تقديم (الصَّابِقُونَ)، وهي التنبيه على أن الصَّابِقِينَ يتأب عليهم إن صحَّ منهم إيمان، وعمل صالح، فالصَّابِقُونَ أبيض هؤلاء المعدودين ضلالًا وأشدُّهم غيًّا، وما سُموا صابِقِينَ؛ إلا لأنهم صبووا عن الأديان كلها. (9)

(1) النحاس: معاني القرآن، 311/1.

(2) القيسي: مشكل إعراب القرآن، 143/1.

(3) العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 225/1.

(4) المائدة: 29.

(5) المائدة: 29.

(6) ابن جني: المحتسب، 217/1.

(7) الفراهيدي: الجمل، ص 154، وسيبويه: الكتاب، 155/2.

(8) الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، 298 / 1.

(9) الزمخشري: الكشاف، 661/1.

ووجهًا آخر للرفع، هو العطف على محل اسم (إنَّ)، وهذا قول الكسائي، والفرّاء، وحجّتهما في ذلك، أنّ النصب ير (إنَّ) نصب ضعيف؛ لأنّه يقع على الاسم، ولا يقع على الخبر. (1)

أمّا قراءة عثمان، فهي واضحة التّخريج، عطفًا على لفظ اسم (إنَّ)، وقد جعلها الأخفش هي القياس، (2) واستسهلها ابن جني على قراءة الرفع؛ لأنّ النصب على ظاهره، والرفع يحتاج أن يقال: مقدّم في اللفظ، مؤخّر في المعنى. (3)

ولسنت مع من استسهلوا قراءة النصب؛ لما بين القراءتين من افتراق في الدلالة، فقد ذهب فاضل السامرائي، إلى أنّ العطف بالنصب يكون على تقدير إرادة (إنَّ)، والعطف بالرفع، على غير إرادتها، وهذا يعني أنّ العطف بالرفع مؤكّد، وبالنصب غير مؤكّد، فالقراءة بالرفع تجعل كلمة (الصائبون) مختلفًا حكمها عن أخواتها، فهم، أي: الصائبون، أبعد ضلالًا من الآخرين، فجاء حكمهم غير مؤكّد، (4) فالقراءة بالرفع، على هذا التفسير، أجود، وأنسب للمعنى.

المسألة الثالثة: التقديم والتأخير في التركيب.

قال تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾، (5) يروى عن أبي بكر أنّه قرأ: (وجاءت سكرة الحقّ بالموت)، (6) والقراءة من القراءات الشاذّة؛ إذ أوردها ابن خالويه في مختصره، وقد جعل ابن قتيبة الاختلاف بالتقديم والتأخير من مشدّدات القراءة (7)، وأظنّه عدّه كذلك؛ كونه وقتنذ يخالف الرّسم العثماني.

وسكرة الموت هي شدّته، وسكرة الموت غشيتُهُ التي تدلّ على أنّه ميت. (8)

أمّا توجيه هذه القراءة، عند أهل العربية، فأول ما يُشار إليه أنّ الفرّاء ألمع إلى أنّ العرب تضع الكلمة في غير موضعها، في التركيب، حالّة محلّ كلمة أخرى، فقال: "وقد تضع العرب الحرف في غير موضعه، إذا كان المعنى معروفًا"، (9) فصحة وضع الحرف في غير موضعه مشروطة بكون المعنى مشتهرًا واضحًا، (10) وقد جعل

(1) الفرّاء: معاني القرآن، 310/1.

(2) الأخفش: معاني القرآن، 285/1.

(3) ابن جني: المحتسب، 217/1.

(4) السامرائي: معاني النحو، 341-340/1.

(5) ق: 19.

(6) ابن جني: المحتسب، 283/2، وابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 145، والكرمانى: شواذ القراءات، ص 446، ابن سلام: فضائل القرآن، ص 312.

(7) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص 32.

(8) ابن منظور: لسان العرب، مادة سكر، 373/4.

(9) الفرّاء: معاني القرآن، 272/3.

(10) الجبالي: ملامح من مرانة التركيب في العربية، ص 105.

الفراء هذه الآية، مما وُضِعَ فيه الحرف في غير موضعه، فالمعنى واحد، بتقديم الموت، أو الحق؛ لأنَّ كلاً منهما يأتي بالآخر (1).

وتبع الفراء، بأنَّ التركيب فيه مقدّم ومؤخّر، والمعنى واحد، أبو عبيد (2) والزجاج (3) وابن جنّي، يقول ابن جنّي، وهو يوجّه القراءتين تركيباً، فقال: "لك في هذه الباء ضربان من التقدير: إن شئت علقتها بنفس (جاءت)، كقولك: جنّت بزيد، أي أحضرته، وأجأته، وإن شئت علقتها بمحذوف، وجعلتها حالاً، أي: وجاءت سكرة الحق، ومعها الموت، كقولنا: خرج بثيابه، أي: وثيابه عليه، ومثله قوله تعالى: "فخرج على قومه في زينته"، (4) أي: وزينته عليه، وكذلك القراءة العامة (جاءت سكرة الموت بالحق)، إن شئت علقت الباء بنفس (جاءت)، على ما مضى". (5) وذهب ابن جنّي، أنَّ القراءتين معناهما واحد، والحق في القراءة العامة، هو الحق، في القراءة الشاذة، وعلل التقديم والتأخير بقوله: "فكيف يجوز أن تقول: جاءت سكرة الحق بالموت، وأنت تريد به: وجاءت سكرة الموت بالحق؟ فيا ليت شعري أيتهم الجائئة بصاحبها؟ قيل: لاشتراكهما في الحال، وقرب إحداهما من صاحبها، صار كأن كل واحدة منهما جائئة بالأخرى، لأنهما ازدحمتا بالحال، واشتبكتا، حتى صارت كل واحدة منهما جائئة بصاحبها، كما يقول الرجال المتوفيان في الوقت الواحد إلى المكان، كلُّ منهما لصاحبه: لا أرى أنا سبقتك، أم أنت سبقتي"، (6) واختار التقديم والتأخير في الآية، مكي؛ لصحة المعنى. (7)

وللقراءة توجيهات أخرى، فالحق، على قول، هو الله، حكاة الفراء في قوله الثاني، (8) وتبعه الزجاج، والطبري، والثعلبي، (9) والمعنى: جاءت سكرة أمر الله بالموت، ويكون الكلام على تقدير حذف المضاف، وقال الزمخشري: "السكرة أضيفت إلى الله؛ تظهيراً لشأنها وتهويلاً"، وذهب النحاس أن الحق هو الله دون تقدير محذوف، والمعنى: وجاءت سكرة الله بالموت. (10)

وحكى الفراء توجيهها ثالثاً للحق، وهو الموت، أي: جاءت سكرة الموت بحقيقة الموت، (11) وتبعه ابن عطية، فقال: "جاءت سكرة فراق الحياة بالموت، وفراق الحياة حق يعرفه الإنسان، ويحيّد عنه بأمله. ومعنى هذا الحيد،

(1) الفراء: معاني القرآن، 66-65/2، والجبالي: ملامح من مرانة التركيب في العربية، ص 115.

(2) أبو عبيد: فضائل القرآن، ص 312.

(3) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 45/5.

(4) القصص: 79.

(5) ابن جنّي: المحتسب، 284-283 / 2.

(6) ابن جنّي: المحتسب، 284/2.

(7) القيسي: الإبانة عن معاني القراءات، ص 77.

(8) الفراء: معاني القرآن، 79/1.

(9) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 45 / 5، والثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، 463/24.

(10) النحاس: إعراب القرآن، 150/4.

(11) الفراء: معاني القرآن، 79/1.

أَنَّهُ يَقُولُ: أَعِيشْ كَذَا، وَأَعِيشْ كَذَا⁽¹⁾، وَفِرَاقُ الْحَيَاةِ، الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ، هُوَ الْمَوْتُ، وَتَبَعَهُمَا الْقَرْطَبِيُّ، وَعَلَّلَ رَأْيَهُ، أَنَّ الْمَوْتَ هُوَ الْحَقُّ، فَقَالَ: "الْحَقُّ هُوَ الْمَوْتُ، سُمِّيَ حَقًّا؛ إِمَّا لِاسْتِحْقَاقِهِ، وَإِمَّا لِانْتِقَالِهِ إِلَى دَارِ الْحَقِّ"⁽²⁾.

وَذَهَبَ الْمُنْتَجِبُ الْهَمْدَانِيُّ أَنَّ الْحَقَّ هُوَ سَكْرَةٌ مَا يَرَاهُ عِنْدَ الْمَعَايِنَةِ مِنْ ظُهُورِ الْحَقِّ، فِيمَا كَانَ اللَّهُ قَدْ وَعَدَهُ بِهِ، أَوْ أَوْعَدَهُ⁽³⁾.

وَالْقِرَاءَةُ، وَإِنْ كَانَتْ شَادَّةً، فَقَدْ قَدَّمَتْ فَضْلَ بَيَانٍ فِي الْمَعْنَى؛ فِي بَعْضِ تَوْجِيهَاتِهَا؛ فَتَقْدِيمُ الْحَقِّ أُرِيدَ مِنْهُ تَهْوِيلُ الْحَالَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ فِي حَالَةِ الْمَوْتِ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ أَضَافَ السَّكْرَةَ إِلَى الْحَقِّ، الَّذِي هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا أَنَّهَا، مِنْ وَجْهِ آخَرَ، جَاءَتْ مُوَافِقَةً لِعَادَةِ الْعَرَبِ فِي وَضْعِ الْحَرْفِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مَعْرُوفًا.

المسألة الرابعة: حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

قَالَ تَعَالَى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ⁽⁴⁾، رُوِيَ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ قَرَأَ: "أَحَدُ اللَّهِ"، بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهِيَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الشَّادَّةِ⁽⁵⁾، وَقَدْ اخْتَلَفَ اللَّغَوِيُّونَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، تَأْيِيدًا، وَإِنْكَارًا، وَهَاكَ بَيَانٌ مَذَاهِبِهِمْ.

وَرَدَ الْخَلِيلُ عَلَى الْقِرَاءَةِ، وَأَجَازَهَا، وَعَلَّلَ أَنَّ مَنْ تَرَكَ التَّنْوِينَ فِيهَا، فَقَدْ تَرَكَهُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ⁽⁶⁾، وَتَبِعَهُ الْفَرَّاءُ⁽⁷⁾، فَقَالَ: "سَمِعْتُ كَثِيرًا مِنَ الْفَرَّاءِ الْفَصْحَاءِ يَقْرَءُونَ: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدُ"، وَقَالَ: تَرَكَهُ كَثِيرٌ جَائِزٌ"⁽⁸⁾، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁹⁾:

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا

تَشْمَلِ الشَّامُ غَارَةً شِعْوَاءُ

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتَبْدِي

عَنْ خَدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعِذْرَاءُ

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز، 161/5.

(2) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 12/17.

(3) الهمداني: الكتاب الفريد، 678-677/5.

(4) الإخلاص: 1-2.

(5) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 183.

(6) الخليل: الجمل في النحو، ص 238.

(7) الفراء: معاني القرآن، 432/1، 300/3.

(8) الفراء: معاني القرآن، 202/1.

(9) الرقيات، عبيد الله بن قيس: ديوانه، ص 95-96، والبيتان من الخفيف، 189، والبيت لمحمد بن الجهم عند المرزباني، المرزباني: معجم الشعراء، ص 450.

أي: عن خدام، فحذفت النون لالتقاء الساكنين، وقول الزاجز⁽¹⁾:

إذا غُطِيفُ السُّلْمِيِّ فَرَا.

ومن المجيزين، أبو الفتح بن جنبي،⁽²⁾ فقد ورد على آية سورة التوبة: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ}،⁽³⁾ قراءة حذف التنوين من (عزير)⁽⁴⁾، وتحدث عن حذف التنوين فيها، وقرّر بجواز الحذف مع بقاء (ابن) خبراً، وأنبه إلى أنّ له نظائر كثيرة، تكاد تجعلها أكثرها قياساً، واستشهد بقوله تعالى -على قراءة حذف التنوين-: "قل هو الله أحد الله".

وممن أجازته على قلّة، الزمخشري،⁽⁵⁾ فبعد أن بيّن أن التنوين يكسر أو يضم؛ لالتقاء الساكنين، قال: "وقد يُحذف"، وذكر القراءة (أحد الله)، وأنشد:⁽⁶⁾

فألفيته غير مستعتبٍ ولا ذاكراً لله إلا قليلاً

وورد ابن يعيش على القراءة، فأجازها، وذكر نظائر لها: البيت السابق، وقوله تعالى: "ولا الليل سابق النهار"، بنصب النهار، على إرادة التنوين⁽⁷⁾.

وتبع في جواز حذف التنوين أبو السعادات بن الأثير، وكره أن يجعله من الضرورة؛ للقراءة (أحد الله الصمد)، وذكر نظيراً للقراءة قول الشاعر:⁽⁸⁾

عمرو الذي هشم الثريد لقومه
ورجال مكة مسنتون عجاف

والشاهد حذف التنوين في كلمة (عمرو).

وذهب ابن مالك أن أول الساكنين إذا كان آخر كلمة، ولم يكن حرف مدّ، ولا نون توكيد، يكسر، وقصد بذلك التنوين، ثم أجاز حذفه، على قلّة؛ لالتقاء الساكنين،⁽⁹⁾ واستشهد بالقراءة موطن المباحثة، وتبع في الجواز مكّي بن

(1) ابن الأنيباري: الأضداد، ص 356.

(2) ابن جنبي: سر صناعة الإعراب، 187/2-188.

(3) التوبة: 30.

(4) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص 313.

(5) الزمخشري: المفصل، ص 456.

(6) ديوان أبي الأسود الدؤلي، ص 54، وسيبويه: الكتاب، 169/1، والفراء: معاني القرآن، 202/2، والبيت من المتقارب.

(7) ابن يعيش: شرح المفصل، 334/1.

(8) ابن منظور: لسان العرب، مادة (سنت)، 47/2، والبيت عنده لعبد الله بن الزبير، وهو من الكامل.

(9) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 2006/4.

أبي طالب، وابن هشام، وأبو الفداء ابن شاهنشاه، والسمين الحلبي، والسيوطي،⁽¹⁾ وعلل ابن شاهنشاه الجواز بأن النون تواخي حروف اللين في كونها تُدغم في الياء والواو، وتُزاد كما تزداد حروف المد.⁽²⁾

وقد ذهب الأخفش، وأبو حيان، والجرمي في ما حكاه عنه السيوطي، أن القراءة شاهد على أن حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، لغة من لغات العرب.⁽³⁾

وقد جوز القراءة على ضعف، الزجاج؛ لأن الأصل إثبات التنوين، وقد يُحذف تشبيهاً بحرف العلة، واستشهد بالقراءة، وبيت أبي الأسود، وقرر أن لا خلاف بين النحويين على أن إثبات التنوين أجود.

أما سيويه، والمبرد، فقد عدا حذف التنوين ضرورةً شعريّةً،⁽⁴⁾ وبعد أن ذكر الأخفش أن بعض القراء قرأ (قل) هو الله أحد الله الصمد، قال: "وأما الوجه فإثبات التنوين".⁽⁵⁾

وقد راح كل من الطبري، وأبي جعفر النحاس، والأزهري، والأسترابادي، إلى تشذيب القراءة، وأن القراءة الجيدة هي (قل هو الله أحد الله الصمد)، بإثبات التنوين،⁽⁶⁾ يقول الطبري، بعد أن أورد الوجهين للآية: "والصواب في ذلك عندنا: التنوين، لمعنيين: أحدهما أفصح اللغتين، وأشهر الكلامين، وأجودهما عند العرب. والثاني: إجماع الحجة من قراء الأمصار على اختيار التنوين فيه، ففي ذلك مكنتي عن الاستشهاد على صحته بغيره"،⁽⁷⁾ واستتبع النحاس ترك التنوين؛ لأنه علامة، واختار قراءة الجماعة، بإثبات التنوين.⁽⁸⁾

والمترجح عندي جواز الأمر؛ لوروده، بكثرة، في القرآن الكريم؛ إذ قرأ الأعمش، فضلاً على الآية موضع المباحثة، وآية سورة (يس) الواردة في المباحثة، قوله تعالى: "كل نفس ذائقة الموت"،⁽⁹⁾ بنصب الموت، على تقدير التنوين في (ذائقة)،⁽¹⁰⁾ وفي كلام العرب؛ إن شعراً، وإن نثراً، كما أن في حذفه خفةً وسلاسةً، تشبهان تلك الخفة والسلاسة التي في حذف التنوين من الممنوع من الصرف، فكما نقول: يوسف الصديق، نقول: زيد الصديق، فأشبهت هذه تلك.

(1) القيسي: مشكل إعراب القرآن، 852/2، وابن هشام: مغني اللبيب، ص 844، والسمين الحلبي: الدر المصون، 520/3، والسيوطي: همع الهوامع، 410/3.

(2) ابن شاهنشاه: الكناش، 184/2.

(3) الأخفش: معاني القرآن، 589/2، وأبو حيان: البحر المحيط، 571/10، والسيوطي: همع الهوامع، 410/3.

(4) سيويه: الكتاب، 85/1، والمبرد: المقتضب، 147/2، والمبرد: المقتضب، 313/2.

(5) المبرد: المقتضب، 313/2.

(6) الطبري: جامع البيان، 688/24، والنحاس: إعراب القرآن، 194/5، والأزهري: معاني القراءات، 172/3.

(7) الطبري: جامع البيان، 688/24.

(8) النحاس: إعراب القرآن، 194/5.

(9) الزمخشري: الكشاف، 448/1.

(10) الكرمانلي: شواذ القراءات، ص 126.

المسألة الخامسة: إفراد الاسم وجمعه.

قال تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾،⁽¹⁾ قرأ عمرُ: (بموقع النجوم)، بالإفراد.⁽²⁾

ذهب المفسرون أن مواقع النجوم هي منازلها، ومساقطها، وقيل: هي انتشار النجوم عند قيام الساعة، وقيل: هي نجوم القرآن التي أنزلت على رسول الله، وقد أيد ابن قتيبة، وأبو حيان، والبيضاوي، هذا القول؛ لقول الحق سبحانه: "إنه لقرآن كريم"،⁽³⁾ فعاد الضمير على ما يفهم من قوله: "فلا أقسم بمواقع النجوم"، أي: نجوم القرآن،⁽⁴⁾ واختار الطبري، مساقط النجوم، ومغايبها في السماء؛ ذلك أن المواقع جمع موقع، والموقع المفعول من وقع يقع موقعا،⁽⁵⁾ ويترجح عندي، اختيار ابن قتيبة، وأبي حيان، أنها نجوم القرآن؛ لما سيتبع من توجيهه لقراءة (موقع) بالإفراد.

وذكر الطبري أن القراءتين، بالإفراد والجمع، قراءتان معروفتان، بمعنى واحد، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب،⁽⁶⁾ لكنه لم يوجه قراءة الإفراد، ولعله، لما بين أن مواقع النجوم مساقطها، يرى أن (موقع) استعمل على حقيقته، فهو اسم مكان مفرد، لكن لما أضيف إلى اسم مجموع، أدى معنى الجمع.

وذهب هذا المذهب، ابن البادش، وابن عطية، وأبو حيان، محتجين بأن نظيره في القرآن كثير، من ذلك قوله تعالى: "إن أنكر الأصوات لصوت الحمير"،⁽⁷⁾ (صوت) جمع من حيث إن لكل حمار صوتا خاصا به،⁽⁸⁾ ولكن نقطة الافتراق بين هؤلاء، والطبري، أن النجوم عندهم القرآن، وعند الطبري، النجوم على حقيقتها.

(1) الواقعة: 75.

(2) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص624، والبنا: إتحاف فضلاء البشر، 517/2، والرعييني: الكافي في القراءات السبع، ص213، والخطيب: معجم القراءات: 316/9.

(3) الواقعة: 77.

(4) ابن قتيبة: غريب القرآن، ص451، وأبو حيان: البحر المحيط، 92/10، والبيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 182/5.

(5) الطبري: جامع البيان، 148/23.

(6) الطبري: جامع البيان، 149/23.

(7) لقمان: 19.

(8) ابن البادش: كتاب الإقناع في القراءات السبع، 780/2، وابن عطية: المحرر الوجيز، 251/5، وأبو حيان: البحر المحيط، 92/10.

ووجهه مكّي بن أبي طالب قراءة الأفراد واعتل لها بأن (موقع) مصدر، أي: مصدر ميمي، بمعنى وقوع، والمصدر يدل على القليل والكثير، وذهب إلى أن موقع النجوم هو مواقع القرآن؛⁽¹⁾ إذ نزل على النبي نجومًا، شيئًا بعد شيء، واختار هذا الرأي الرعيني، وابن عاشور.⁽²⁾

وذهب الفراء أن (موقع النجوم) هو القرآن،⁽³⁾ فالذي أراه، أنه يذهب إلى أن (موقع) اسم جنس، يؤدي فيه الواحد عن الجمع، وقد اختار هذا الرأي، أن يكون (موقع) اسم جنس، القرطبي.⁽⁴⁾

فتأسيسًا على ما سبق؛ فإن قراءة الأفراد، قراءة متواترة سبعية، وافقت الرسم العثماني، وسائغ في العربية استعمال (موقع النجوم) مرادًا به الجمع، اعتمادًا على ما ووجه أنفاً.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يرجو الباحث أن يكون قد أحسن الوقوف بين يدي القرآن الكريم، وبت صورة واضحة، عن القراءات المدروسة، ولا ريب أن في الوقوف بين يدي مثل هذه القراءات تيسيرًا لقواعد اللغة نحوًا وصرافًا. وإذا كان أهل العربية قد أقرّوا أن ما سُمع عن العرب الفصحاء، وكان مخالفا لما عليه الجمهور، لم يجر القطع على قائله بالخطأ ما أمكن وجود طريق إلى تقبل ما يورده،⁽⁵⁾ لما كان الأمر كذلك، فما جاء من قراءات القرآن أخرى أن يؤخذ ويُقبل، ولو لم تكن متواترة.⁽⁶⁾ وقد خلصت الدراسة إلى الآتي:

- كانت القراءات المدروسة من القراءات التي حُكم بشذوذها، وبعضها كان من المتواتر، الذي قرأ به السبعة، أو العشرة، إذ توزعت النماذج المبحوثة من القراءات بين ثلاث قراءات من السبع، وواحدة من العشر، وخمسة من القراءات الشاذة.
- بينت الدراسة أن القرآن بقراءاته الصحيحة المتواترة والشاذة، يُعد أصلًا للتقعيد، فقد احتج العلماء بالقراءات الشاذة في العربية؛ لأن روايتها من أوثق الشواهد اللغوية.
- اشتملت القراءات المدروسة على كثير من الظواهر اللغوية النحوية والصرفية، الأمر الذي يعني أنها مصدر خصب للدراسات اللغوية.

(1) القيسي: الكشف، 306/2.

(2) الرعيني: الكافي، ص 213، وابن عاشور: التحرير والتنوير، 331/27.

(3) الفراء: معاني القرآن، 129/3.

(4) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 224/17.

(5) ابن جني: الخصائص، 186/1.

(6) السمين الحلبي: الدر المصون، 168/5.

• كشفت الدراسة أنّ أرباب العربية لم يكونوا على رأيٍ واحدٍ تجاه هذه القراءات الخلفاء؛ إذ اختلفوا في توجيهها كما اختلفوا في قبولها أيضًا.

وبعد، فالله أسأل أن يجعل عملي خالصًا لوجهه العظيم، وأن يجعله من صالح أعماله، وأن يغفر لي ما كان من زللٍ أو خطأٍ أو تقصيرٍ.

المصادر والمراجع:

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: معاني القراءات، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعض بن حمد القوزي، ط1، 1991م.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1996م.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955م.
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمغ: الأصمعيات: اختيار الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاکر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار: الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1987م.
- الباقولي، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، ط4، 1420هـ.
- البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، تدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.
- جبالي، حمدي:
- الخلاف النحوي الكوفي، رسالة الدكتوراه في اللغة العربية، الجامعة الأردنية، 1995م.
- ملامح من مرآة التركيب: دراسة في توجيه النص القرآني في معاني القرآن للقرآن، مجلة جامعة الخليل للبحوث – ب، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، 2016م.

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: **المفتاح في الصرف**، تحقيق: علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1987م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
 - الخصائص، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط4.
 - سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م.
- الجهني، عبد الرحمن: **أثر قراءة أبي بن كعب في توجيه النص القرآني عند الفراء**، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، العدد الثامن والعشرون، المجلد السادس، 2013م.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد: **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995م.
- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، 1420م.
- ابن أبي خازم، بشر: **ديوان بشر بن أبي خازم**، تقديم: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد:
 - **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، 1979م.
 - **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- الدّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد: **جامع البيان في القراءات السبع**، دار الكتب المصرية، ط1، 2007م.
- الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن وبيانه**، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت، 1980م.
- الدّعاس، أحمد عبيد: **إعراب القرآن الكريم**، دار المنير، دار الفارابي، دمشق، ط1، 1425هـ.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد: **طبقات القراء**، تحقيق: أحمد خان، ط1، 1997م.
- الراجحي، عبده: **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م.
- الرقيات، عبيد الله بن قيس: **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تح: محمد نجم، دار صادر، بيروت.
- الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408، 1988م.
- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة: **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر:
 - **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
 - **المفصل في صناعة الإعراب**، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

- السامرائي، فاضل: معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1996م.
- أبو السعادات، أثير الدين المبارك بن محمد: البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
- السكري، أبو سعيد الحسن: ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1998م.
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم: فضائل القرآن، تحقيق: مروان العطية وآخرين، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط1، 1995م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1988م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
 - الاقتراح في أصول النحو، دمشق، دار البيروتي، ط2، 2006م.
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوقيفية، مصر.
- ابن شاهنشاه، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي: الكناش في النحو والصرف، تحقيق: رياض بنت حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000م.
- الشعراء الهذليين: ديوان الهذليين، تعليق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1965م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
- أبو عبيد، القاسم بن سلام:
 - غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1، 1984م.
 - فضائل القرآن، تحقيق: مروان العطية وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1995م.
 - عضيمة، محمد عبد الخالق: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.

- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1432هـ.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:
 - **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
 - **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد الجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد:
 - **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1990م.
 - **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1993م.
 - **المسائل الحليّات**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1987م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط3، 1983م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري: **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد: **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب:
 - **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: محمد محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، ط1، 1979م.
 - **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984م.
 - **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط2، 1984م.
 - **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، تحقيق: الشاهد البوشيخي، 2008م.
- الكرمانلي، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر: **شواذ القراءات**، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان.
- كعب بن زهير: **ديوان كعب بن زهير**، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله:
 - **ألفية ابن مالك**، دار التعاون.

- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
- شرح الكافية الشافية، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1982م.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1994م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى: السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين بن حسن: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران: معجم الشعراء، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1982م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.
- ابن نباتة، جمال الدين المصري: ديوان ابن نباتة المصري، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
- النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد:
 - إعراب القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1421هـ.
 - معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصّابوني، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط1، 1409هـ.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف:
 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- الهمداني، منتجب الدين: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427هـ.
- ابن يعيش، أبو البقاء موقّق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.